

أثر النظام المحاسبي الحكومي على كفاءة وفاعلية الأداء المالي بالوحدات الحكومية (دراسة حالة الوحدات الحكومية ولاية النيل الأبيض لسنة 1444هـ - 2022م)

إعداد :

مازن عبدالله إبراهيم البشير جامعة بخت الرضا mazin303@hotmail.com

محمد اسماعيل محمد القرظي مساعد باحث melgortby606@gmail.com

المستخلص

هدفت هذه الدراسة للتعرف علي النظام المحاسبي الحكومي المستخدم حاليا في الوحدات الحكومية من مختلف جوانبه ومحاولة التعرف علي أهم المؤشرات في عملية تقييم وقياس الأداء المالي في المؤسسة الحكومية ودراسة العلاقة بين النظام المحاسبي الحكومي وفاعلية وكفاءة الأداء المالي وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين في الوحدات الحكومية، وتمثلت مشكلة الدراسة في أثر النظام المحاسبي علي كفاءة وفاعلية الأداء المالي في الوحدات الحكومية ولاية النيل الأبيض أما فرضيات الدراسة هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي الحكومي والأداء المالي بالوحدات الحكومية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي وتحسين الشفافية بالوحدات الحكومية , وتكون مجتمع الدراسة من الوحدات الحكومية ولاية النيل الأبيض، استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي لأنه أكثر المناهج إستخداما في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية، وعينة الدراسة فتكونت من 180 من المديرين الماليين والمحاسبين في هذه الوحدات الحكومية ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحثون تعاملوا مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام إستبانة واستخدم الباحثون أسلوب إحصائي ضمن البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss) وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أبرزها يوفر النظام المحاسبي أساس منهجي سليم لتقييم استخدام الأموال بكفاءة وفعالية في الوحدة الحكومية، وأوصت الدراسة على ضرورة إجراء دراسات أخرى حول نفس الموضوع وباستخدام متغيرات أخرى لأثر النظام المحاسبي علي كفاءة وفاعلية الأداء المالي في الوحدات الحكومية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي الحكومي ; الأداء المالي ; الوحدات الحكومية

المقدمة:

أولا : الإطار المنهجي :

يشهد العالم تطورات هائلة ومتسارعة في مجال العمل المالي والمحاسبي، ولمواكبة هذه التطور تسعى الحكومات نحو الاستمرارية في تحسين نظامها المحاسبي، من اجل توفير المعلومات وتقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية، حيث أن المجتمعات في بعض الأحيان لأترضى عن الحكومات ومؤسساتها المختلفة في قدرتها على تلبية الرغبات والاحتياجات الضرورية للمجتمع، وفي ظل هذه المجتمعات شديدة التقلب نحو رغباتها واحتياجاتها تقوم المؤسسات الحكومية بممارسة نشاطها الدوري في استغلال مواردها المتاحة من اجل الحصول على نتائج تلبى الحاجة والرغبة لدى المجتمع. يرى الباحثون أن من أهداف النظام المحاسبي توفير المعلومات اللازمة للتحليل الإقتصادي والمساهمة في خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وحتى تستطيع المؤسسات الحكومية اكتشاف مكامن الخطر في وقت مبكر واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب لابد لها من التعرف على نقاط القوة من اجل تعزيزها وتطويرها أو المحافظة عليها ونقاط الضعف من اجل معالجتها وتلافيها من جهة، و معرفة قدرتها على تحقيق أهدافها من جهة أخرى، وبالتالي فهي بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها، والوسائل التي استخدمتها في تحقيق تلك النتائج، وتقييم وقياس أداءها المالي الذي يمثل محورا مركزيا لمعرفة نجاح أو فشل المؤسسات الحكومية في خططها وقراراتها، وذلك من اجل التعامل مع مختلف البيئات داخلية كانت أم خارجية والاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة الحكومية. كما يسهم الأداء المالي للمؤسسة الحكومية في تقديم المعلومات الضرورية من اجل تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة الحكومية.

وحتى تحقق المعلومات المالية والمحاسبية الفائدة المرجوة منها لابد من أن تكون دقيقة، وملائمة، وموضوعية، وتمتاز بالشفافية وفي الوقت المناسب.

مشكلة البحث :

وعليه نطرح إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي :

أثر النظام المحاسبي الحكومي علي كفاءة وفاعلية الأداء المالي في الوحدات الحكومية ولاية النيل الأبيض؟

أهداف البحث :

سنحاول من خلال هذه الدراسة الوصول للأهداف الآتية :

- 1- التعرف على النظام المحاسبي الحكومي المستخدم حالياً بالوحدات الحكومية من مختلف جوانبه.
- 2- دراسة العلاقة بين النظام المحاسبي الحكومي المستخدم وفاعلية وكفاءة الأداء المالي.

أهمية البحث :

تأتي أهمية الدراسة من خلال العناصر التالية :

- 1- إمكانية توفير أداة لتقييم وتطوير الأداء المالي.
- 2- - بلورة إطار فكري متكامل حول النظام المحاسبي الحكومي وأثره على الأداء المالي.

فرضيات البحث :

تشير مشكلة الدراسة وأهدافها لوجود علاقة بين النظام المحاسبي الحكومي بالوحدات الحكومية وبين كفاءة وفاعلية الأداء المالي ، لذا فقد تم صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى :

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي الحكومي والأداء المالي بالوحدات الحكومية.

الفرضية الثانية :

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي الحكومي وتحسين الشفافية بالوحدات الحكومية.

منهجية البحث :

استخدمت هذه الدراسة المناهج العلمية الآتية :

- 1- المنهج الاستنباطي ويستخدم لوضع التصور العام وصياغة الفرضيات.
- 2- المنهج التاريخي وذلك لاستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- 3- المنهج الاستقرائي ويستخدم لاختيار الفرضيات.
- 4- لقد أستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، لأنه أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية، وهو يستخدم في ظل وجود معرفة مسبقة ومعلومات كافية حول الظاهرة موضع الدراسة. يتصف هذا المنهج بالواقعي، لأنه يدرس الظاهرة في الواقع الحقيقي

مصادر جمع البيانات :

أستخدم البحث مصدرين أساسيين لجمع البيانات كالآتي :

- 1- المصادر الثانوية : تستخدم لمعالجة الإطار النظري للدراسة التي تشتمل علي الكتب العلمية، والمراجع والدوريات العلمية والرسائل العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

2- المصادر الأولية: تستخدم لمعالجة الإطار العلمي للدراسة والحصول على المعلومات المتوفرة في الوحدات الحكومية، وهي الاستبيان.

ثانيا :الدراسات السابقة :

يستعرض الباحثون مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث منها : دراسة أكرم (2005م) التي هدفت إلى التعرف على الأداء المالي في مؤسسات السلطة الفلسطينية، ومن فرضيات الدراسة لا توجد هيكليات واضحة ومعتمدة تحدد اختصاصات وصلاحيات عمل كل موظف في الإدارة المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية، والمشاكل والمعوقات التي تواجه تحسينه وزيادة جودته، ومن نتائج الدراسة فان العاملين بالإدارات المالية تتوفر لديهم المؤهلات العلمية والخبرة المناسبة ولكنهم بحاجة إلى مزيد من الدورات التدريبية المتخصصة لتطوير قدراتهم، ويوصى الباحث على ضرورة توضيح أهداف المؤسسة وهيكلها التنظيمي، واعتماد مبدأ الجدارة والاستحقاق في تعيين الموظفين.

يري الباحثون أن هذه الدراسة تتفق مع دراسته في المتغير المستقل لهذه الدراسة مع المتغير التابع لدراسة الباحثون حيث يمثل الأداء المالي.

بينما هدفت دراسة شلال (2014م) إلى تقييم واقع المحاسبة العمومية في الجزائر عن طريق تحليل نقاط القوة والضعف لنظام محاسبة الخزينة العمومية القائم على مجموعة حسابات الخزينة العمومية وتقديم الاقتراحات لمعالجة نقائص نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، من فرضيات الدراسة عند تصميم النظام المحاسبي الحكومي يمكن المفاضلة بين عدة أسس محاسبية تؤثر مباشرة على طبيعة وجود البيانات المالية لمخرجات النظام المحاسبي، من نتائج الدراسة أن نظام محاسبة الخزينة العمومية في الجزائر هو نظام تقليدي قائم على الأساس النقدي الذي يركز على بيان المركز المالي للدولة عن طريق تركيز الرقابة على حركة التدفقات النقدية الناتجة عن تنفيذ الميزانية العامة للدولة، ويوصى الباحث على ضوء الإصلاحات عن طريق تبنى الانتقال التدريجي عن تطبيق الأساس النقدي نحو تطبيق أساس الاستحقاق الكامل لنظام المحاسبة العمومية في الجزائر.

يري الباحثون أن هذه الدراسة تتفق مع دراسته في المتغير المستقل للدراستين وهو النظام المحاسبي الحكومي بينما تختلف عنها في المتغير التابع.

هدفت دراسة نجلاء (2015) إلى محاولة إبراز التحولات التي عرفت أدوات المحاسبة الإدارية، تتمثل مشكلة الدراسة في كيف يتم تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات

المحاسبة الإدارية، و فرضيات الدراسة فهي هناك علاقة تكاملية بين أدوات المحاسبة الإدارية التقليدية والحديثة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية، ومن نتائج الدراسة إن المؤسسة الاقتصادية لا تقوم بقياس وتقييم الأداء المالي ولم تقم بإجراء أى دراسة من هذا القبيل بحجة أن إنتاجها لتتحكم في التنافسية بقدر ما تتحكم في الشروط الموضوعية من طرف الدولة فهي تعتمد على النتائج السنوية لمصلحة المحاسبة فقط في الحكم على النشاط المالي، من توصيات الدراسة تحسين وتطوير النظم المحاسبية الإدارية لتواكب التطور الحاصل في نظم التسيير الحديثة.

يري الباحثون أن هذه الدراسة تتفق مع دراسته في المتغير المستقل لهذه الدراسة مع المتغير التابع دراسة الباحثون حيث يمثل الأداء المالي.

بينما هدفت دراسة أمينة (2019م) إلى تطوير القياس والإفصاح عن بنود الموارد فيما يتعلق بالإيرادات من المعاملات غير التبادلية للوحدات الإدارية الحكومية، من فرضيات الدراسة إن التشريعات والمبادئ التي تنظم مهنة المحاسبة العمومية بالجزائر لا تكفى لضمان ممارسة جيدة للمهنة، توصلت الدراسة إلى إن موضوع تبنى المعايير المحاسبية للقطاع العام موضوع الساعة ولاسيما في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية التي تشهدها العديد من دول العالم، والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة سياسية، وتوصى الباحثة إن التحول إلى أساس الاستحقاق من خلال تبنى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أمر لا مناص منه.

يري الباحثون أن هذه الدراسة تتفق مع دراسته في المتغير المستقل للدراستين وهو النظام المحاسبي الحكومي بينما تختلف عنها في المتغير التابع.

المبحث الأول :

المحاسبة العمومية :

يتناول هذا المبحث تعريف ومفهوم وأهمية وأهداف وخصائص المحاسبة العمومية كالآتي:

تعريف المحاسبة الحكومية ووظائفها وخصائصها:

تتفرع الأنظمة المحاسبية إلى نوعين رئيسيين من الأنظمة هما النظام المحاسبي التجاري الذي يتم العمل به في المؤسسات العامة والخاصة ذات التمويل الذاتي، والنوع الثاني هو النظام المحاسبي الحكومي الذي يتفرع إلى نوعين هما النظام المحاسبي الحكومي المركزي الذي يرتبط بالخزائن والتي تتوب عن الوحدات الحكومية المرتبطة بها في تأدية أعمالها المحاسبية وذلك لعدم وجود وحدات حسابية مستقلة لهذه الوحدات، النوع الثاني هو النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي والذي يدير أعماله المحاسبية بنفسه من خلال الوحدات الحسابية المستقلة الخاصة به.

تعريف المحاسبة الحكومية: (150)

لقد وردت تعاريف كثيرة للمحاسبة الحكومية في الوحدات الحكومية نستعرض منها، حيث تم تعريفها علي إنها (المبادئ والتقاليد والإجراءات المرتبطة بالمحاسبة عن المحليات والمحافظات والوحدات الحكومية وتتصف هذه المحاسبة في الماضي بالتسجيل في السجلات والقوائم المالية لحسابات الموازنة ومراعاة القيود القانونية والإدارية المفروضة علي الإنفاق وتسجيل الالتزامات وينظر إلي كل منها علي إنها مواصفات اختيارية) كما عرفتها الأمم المتحدة علي إنها (قياس وتبويب وتقييم ومعالجة وتوصيل ومراقبة وتأكيد وصحة المتحصلات والنفقات والأنشطة المرتبطة بالقطاع الحكومي).

تعد المحاسبة الحكومية فرعاً من فروع المحاسبة تطبق في الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح، إذ تطبق فيها بعض مبادئ المحاسبة المالية (التكلفة التاريخية والإفصاح).

وتعرف المحاسبة الحكومية بأنها : نظام يختص بقياس وتسجيل وتفسير العمليات المالية لإدارات الدولة ذات النشاط الحكومي الخدمي التي لا تهدف إلي تحقيق ربح وفقاً لتبويبات الموازنة العامة للدولة خلال مدة محددة وهي سنة ماليه.

أو هي مجموعه من القواعد الموحدة التي تصنفها سلطه مخوله قانوناً لتسجيل التصرفات المالية التي تقوم بها إدارات الدولة المختلفة لتنفيذ الخدمات العامة أو المشاريع و الأعمال الحكومية الأخرى لتحليل هذه التصرفات بشكل يوضح نتائجها فضلاً عن المركز المالي للدولة في نهاية مدة محددة. وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة المحاسبة العمومية بأنها (تختص بقياس ومعالجة وتوصيل ومراقبة وتأكيد المتحصلات والنفقات والنشاطات المرتبطة بالقطاع العام).

كما عرفها القانون المصري رقم 127 لسنة 1981م علي إنها (القواعد التي تلتزم بها الجهات الإدارية في تنفيذ الموازنة العامة للدولة وتسجيل وتبويب العمليات المالية تجريها وقواعد الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي وإظهار وتحليل النتائج التي تعبر عنها المراكز المالية والحسابات الختامية لهذه الجهات بحيث تعطي صورة حقيقية لها).

150- اسعد محمد علي وهاب العواد , أساسيات المحاسبة الحكومية , العراق , جامعة كربلاء, كلية الادارة والاقتصاد,

دار مكتبة النضار للطباعة والنشر , 2012م ص 5

مفهوم النشاط الحكومي: (151)

استقرت في العالم مفاهيم الاقتصاد الرأسمالي، وعلي ذلك فقد استقر مفهوم النشاط الحكومي بأنه " خدمات ضرورية يلزم تقديمها مجاناً أو بمقابل رمزي لغير القادرين علي دفع تكلفتها : أ / لأنها خدمات تفيد المجتمع مثلما تفيد من حصل عليها. ب / لأنها خدمات جماعية لا يمكن تجزئتها مثل الدفاع والأمن والطرق وغيرها.

مفاهيم المحاسبة الحكومية:

المفهوم التقني: ويقصد به مجموعة المبادئ التقنية التي تستعمل من أجل القيد المحاسبي للعمليات المالية للدولة في السجلات المحاسبية للمحاسبة العمومية وطرق تنفيذها ومراقبتها.

المفهوم الإداري: وهو عبارة عن مجموعة القواعد التي تنظم وتسير الإدارة المالية للدولة وتوزيع المهام.

المفهوم القانوني: هو مجموعة القيود القانونية التي تعين مهام والتزامات ومسئولية كل من المحاسب العمومي والأمر بالصرف في تنفيذ العمليات المالية للدولة.

أهداف المحاسبة الحكومية: (152)

- 1- تطوير وظيفة القياس المحاسبي بما يتيح الرقابة علي الأموال والعمليات معا.
- 2- إن المعلومات التي تقدمها المحاسبة الحكومية يجب تطويرها لتشمل تقييم الأداء ماليا وعينياً فضلاً عن الرقابة التقليدية.
- 3- إن المعلومات التي تقدمها المحاسبة الحكومية يجب تطويرها لتشمل المسألة عن الأداء والتأكد من أن الموارد المخصصة استخدمت بكفاءة ودون إسراف فضلاً عن المسألة التقليدية (المسألة الإدارية).
- 4- تطوير المحاسبة الحكومية لتتمكن من تقديم المعلومات التي تساعد علي اتخاذ القرارات ورسم السياسة المالية للدولة.
- 5- يجب أن يوفر نظام المحاسبة الحكومية المعلومات المعدة طبقاً للمفاهيم والتعاريف والتبويات المستخدمة في الحسابات القومية، وتزداد أهمية هذا الهدف بازدياد التوجه نحو توطيد العلاقة إلي درجة الدمج بين نظامي المحاسبة الحكومية والقومية.

151- عبد الله عبد السلام ، أمال محمد إبراهيم ، أساسيات المحاسبة الحكومية والمحليات ، السودان ، الخرطوم ، مركز الدراسات المالية والمحاسبية ، منشورة ، 2006م ، ص 3

152- مرجع سابق ص 9

6- توفير البيانات اللازمة عن جميع العمليات المالية المترتبة علي أنظمة الحكومة.

7- تمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية من القيام بمهامها.

أسباب عدم تطوير النظام المحاسبي الحكومي :

بالرغم من سهولة تطبيق الأساس التقدي في القياس إلا إنه يعتبر أحد العوائق الرئيسية التي تقف

حائلا دون تطوير النظام المحاسبي الحكومي حيث يسبب استخدامه مشكلات كثيرة وهي :

1- يتم إعداد تقديرات موازنة الوحدات الإدارية الحكومية علي أساس الإيرادات والمصروفات المتوقعة لسنة مالية معينة في حين تثبت الإيرادات والمصروفات الفعلية طبقا للأساس النقدي بصرف النظر عن مدي ارتباطها بهذه السنة المالية، وبذلك فإن موازنة الوحدات الإدارية الحكومية تعد علي أساس يختلف عن الأداء الفعلي بهذه الوحدات مما يجعل المقارنة بين المخطط والفعلي أمرا ليس سهلا.

2- لا يوفر النظام المحاسبي الحكومي القائم علي الأساس النقدي المطبق حاليا البيانات اللازمة لتحديد تكلفة الأنشطة والبرامج الحكومية ولا يوفر البيانات اللازمة للرقابة علي فعالية الأداء الحكومي، كما لا يمكن من تحديد تكلفة الخدمات الحكومية.

3- طبقا للأساس النقدي فإن النظام المحاسبي الحكومي المطبق حاليا لا يعترف إلا بما تم صرفه أو تحصيله في صورة نقدية، وبالتالي فإنه لا يوفر معلومات عن الأصول الثابتة أو الالتزامات أو الديون المستحقة للوحدة الحكومية، حيث يتم فتح مجموعة دفترية أخرى منفصلة بجانب المجموعة الدفترية الرئيسية الأمر الذي يترتب عليه زيادة الأعباء المحاسبية نتيجة للازدواجية في التسجيل والتسويات التي يجب إجراؤها لتسوية أرصدة تلك الحسابات النظامية.

3- لا يتماشى مع المبادئ العلمية للمحاسبة حيث يترتب عليه عدم دقة النتائج لإغفاله الأرصدة المستحقة والمقدمة، مما يعوق إظهار نتائج الأعمال والمركز المالي في نهاية الفترة المالية بشكل صحيح، وهذا يتعارض بطبيعة الحال مع فكرة استقلال السنوات المالية.

المبحث الثاني : الأداء المالي :

مقدمة:

يمثل الأداء المالي مكانة مهمة داخل المؤسسات، حيث يلعب دورا مهما في قياس أداء المؤسسة وكفاءتها في استخدام مواردها، وذلك من خلال المؤشرات التي تدل علي صحة المركز المالي لتلك المؤسسة.

يمثل الأداء المالي عصب المؤسسة لوضع الخطط المستقبلية والإستراتيجية لتوسيع نشاطاتها والمحافظة علي أدائها أمام الجمهور بأفضل النتائج، حيث يعتبر أداة للحكم الموضوعي إذ يوفر نظام

معلومات رقمية دقيقة وموثوقة قابلة للقياس تعكس قدرة المؤسسة علي تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، وبات واضحا إن النمو الاقتصادي في الدولة والحفاظ علي مراكز المؤسسات يتوقف إلي حد كبير علي مدي كفاءة أدائها المالي بما يواكب التحديات المتزايدة واللامتناهية التي توجهها المؤسسات الاقتصادية علي الصعيد الداخلي والخارجي.

أولا : تعريف الأداء المالي:.

لكي تقف إي إدارة علي نقاط القوة والضعف وعلي الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها، لابد لها من تقسيم أداءها وخاصة الأداء المالي باعتباره يزود الإدارة بمعلومات ومفاهيم تسمح باتخاذ القرارات الرشيدة وعلي سد الثغرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلاً وعلي هذا فالأداء المالي هو :.

مدي قدرة المؤسسة علي الاستقلال الأمتل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير.

وعرف علي أنه عبارة عن مراجعة لما تم إنجازه بالاعتماد علي معايير العمل، فمن خلال التقييم يتم وضع معايير لتقييم الأداء المالي من واقع الخطط والأهداف الإستراتيجية (153) للمؤسسة.

ثانياً : مفهوم تقييم الأداء المالي :

تبحث الوظيفة المالية عن أساس منهجي سليم لتقييم استخدام الأموال بفعالية وبأعلى كفاءة في المؤسسة، كي ينتهي تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الأجل الطويل من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل علمية وعملية في بناء المؤشرات. يعني تقويم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية (إدارة المؤسسة ومدي إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة).

حيث يعد الأداء المالي مفهوماً ضعيفاً لأداء العمل حيث انه يركز علي استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلي مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمنشأة ويعرف الأداء المالي أيضا بأنه وصف لوضع المنشأة لان تحديد الاتجاهات الذي يستخدمها للوصول إليه من خلال دراسة الإيرادات.

وكما يذكر الأداء المالي ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمنشأة أما أهمية دراسة الأداء المالي فإنها تنتج من خلال:

2-Poster.Theodore (2005).Elements of Strategic Plnning and Management in Muniripl Government.Public Administration Renew Vol.65 N1,p 46

أ/ متابعة معرفة الطرق المالية والاقتصادية المحيطة.

ب/ المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.

ج/ المساعدة علي فهم التفاعل بين البيانات المالية.

ثالثاً: أهمية تقييم الأداء المالي :

وتتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في.

الكشف عن مدى قدرة المؤسسة علي تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج.

1- يؤدي إلي الكشف عن عناصر ذات الكفاءة، وتحديد العناصر ذات الاحتياج من أجل النهوض بأدائها.

2- يوفر تقييم الأداء المالي مقياساً لمدى نجاح المؤسسة خلال سعيها لمواصلة نشاطها وبلوغ أهدافها، وذلك النجاح مقياس يجمع بين الفعالية والكفاءة ، وبالتالي هو يشمل كل منهما وفي كلتا الحالتين تستطيع المؤسسة البقاء والاستمرار في أداء أعمالها .

3- يساعد علي إيجاد نوع من المنافسة بين الأطراف والمؤسسات المختلفة ، مما يدفع المؤسسة لتجويد وتحسين أدائها.

رابعاً: أسباب تباين مفاهيم الأداء المالي:

يعود السبب في تباين وتحديد مفهوم الأداء المالي إلي أسباب رئيسية منها :

اختلاف رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم الوظيفة المالية حيث أسندت بعض التعاريف الوظيفية المالية إلي القرارات المالية المتخذة، الاستراتيجيات، الخطط، الأهداف، السياسات المالية، وأيضاً مواجهة المصاعب والعقبات المالية. والواقع أن هذه المفاهيم لا تستطيع تحديد وتوضيح والكشف عن طبيعة الوظيفة المالية. الأمر الذي يجعلها غامضة وعاجزة عن تحديد هوية الوظيفة المالية، ويرجع هذا الغموض إلي عدم الشمول من جهة وعدم التوحيد من جهة أخرى، وسببه تباين وجهات نظر المهتمين، فهناك الجماعة النقدية حيث تنسب للوظيفة المالية كل عملية تأخذ الشكل النقدي خارجة أو داخلية عاجلة أو آجلة، في حين أن وجهة النظر التشغيلية يحددها طرح التساؤل، هل تنشأ الوظيفة المالية لمواجهة وتجاوز المصاعب المالية كعدم التوازن المالي، إنشاء القيمة الاقتصادية ، السيولة واليسر المالي أم أنها تتعلق بكافة التصرفات الخاصة بكيفية الحصول علي الأموال وحسن استخدامها ؟

خامساً: أدوات قياس الأداء المالي:

يمكن تعريفها بأنها مجموعة الوسائل والطرق والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى جوانب التقييم المختلفة للنشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية، ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية، والتي تمكن من تقييم الأداء المالي. وتشمل أدوات قياس الأداء الفعلي في المنظمات التقارير علي اختلاف أنواعها، والمؤشرات الكمية التي يتم استخدامها من خلال عمليات التحليل المالي.

ثالثاً : أداء الإدارة المالية:

أولاً : محددات الأداء المالي : (154)

لا يزال مفهوم قيمة المؤسسة محل اهتمام العديد من الباحثين الأكاديميين والخبراء المحاسبين كون أن غالب القرارات المالية سواء الداخلية او الخارجية منها، ذات الأجل الطويل أو القصير، تبني علي أساس قيمة المؤسسة لما لها من انعكاسات بالغة الأهمية للمهتمين بشؤون المؤسسة وجدير بالذكر أن قيمة المؤسسة تختلف باختلاف طريقة القيم المعتمدة لهذا الغرض لذا نميز بين ثلاث أنواع لقيمة المؤسسة، العائد / المردودية، القيمة المحاسبية والقيمة الاقتصادية، يكاد يكون مصطلح القيمة يجاوز مصطلح المؤسسة في اغلب الأبحاث والمقالات المعاصرة، فهما مصطلحان متلازمان دلالة أهمية الأول واقتترانه بالثاني وربما أيضا دلالة علي أهمية الثاني واقتترانه بالأول، تهدف النظرية المالية الحديثة إلي تعظيم قيمة المؤسسة من اجل استفادة الأطراف المتفاعلة في التنظيم وبالدرجة الأولى المستفيدين. ونظراً لأهمية الموضوع، تمت مجهودان مختلفة لتحديد مؤشرات التسيير والتي تعرف بالقيمة المضافة، وحسب هذا التعريف، فان الأداء المالي يتحقق بتحصيل العوائد والإيرادات المتأتية من الموارد الحكومية المختلفة.

ثانياً : الأهداف المالية :

إن التطرق بالدراسة لأهداف المؤسسة في عملية تقييم أدائها أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، إذ نجد معظم طرق تحديد مؤشرات ومعايير التقييم تتطلب تحديد الأهداف، وبصفة عامة يمكن حصر الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة إلي تحقيقها هي الأهداف التالية :

التوازن المالي، السيولة واليسر المالي، المردودية إنشاء القيمة ويعتبر هذا الأخير هدفاً جديداً فرضته الظروف الراهنة التي تميز بها المحيط الخارجي للمؤسسة.

¹⁵⁴ - طارق عبد العال حماد ، تقييم الأداء المالي للبنوك، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2001)ص48

1/ السيولة واليسر المالي :

تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها علي مواجهة التزاماتها القصيرة فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلي عدم الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.

وبصفة عامة عدم قدرة المؤسسة علي توفير السيولة الكافية يؤدي بالأضرار بثلاثة مصالح هي :

المؤسسة : حيث تحد السيولة من تطور ونمو المؤسسة

أصحاب الحقوق: تخلق مشكلة نقص السيولة عدة أزمات اتجاه الأطراف التي لها حقوق علي المؤسسة.

عملاء المؤسسة : قد تؤدي هذه المشكلة إلي تغير سلوك وشروط تسديد العملاء وبالتالي انتقالها من اليسر المالي إلي العسر المالي.

فكل هذه المشاكل المترتبة علي نقص السيولة تفرض علي المؤسسة الاهتمام بها وتسييرها بأسلوب جيد (155)

أما اليسر المالي فهو علي خلاف السيولة , ويتمثل في قدرة المؤسسة علي مواجهه تواريخ إستحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل فهو يتعلق بالاقتراض الطويل والمتوسط الأجل الذي تقوم به المؤسسة (156)

2/ التوازن المالي :

يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي، ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها.

من التعريف يتضح إن رأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن يمول عن طريق الأموال الدائمة مضافا إلية الديون الطويلة والمتوسطة الأجل وهذا يضمن عدم اللجوء إلي تحويل جزء منه إلي سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات , وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، حيث تكمن أهمية التوازن المالي في النقاط التالية :

155- عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم ، الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، قسم التسيير، 2000م ص35

156- مرجع سابق ص46

- 1- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة
- 2- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة
- 3- الاستغلال المالي للمؤسسة
- 4- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير
- 5- تدعيم اليسر المالي

المردودية:

تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، وهي كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية ورأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة والوسائل يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية المردودية الاقتصادية، إن هدف المردودية الذي يناط دائماً بالوظيفة المالية هو في الحقيقة هدف المؤسسة ككل، فتحقيق هذا الهدف لا يتم إلا بتضافر جهود جميع الوظائف، وعامل المؤسسة لتحقيق هذا الهدف هو التخصيص الأمثل للموارد المتاحة.

المؤشرات التي تمكن من قياس المردودية هي تلك التي تقارن بين النتيجة والوسائل المستخدمة في ذلك، فالمؤسسة التي استطاعت أن تحسن نتيجتها مع بقاء الوسائل المستخدمة على حالها دون زيادة تصبح جيدة المردودية.

المبحث الثالث : الدراسة الميدانية:

تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

أولاً: عينة البحث :

نظراً لوجود مجتمع البحث في مساحات جغرافية واحدة من مناطق مختلفة في كل من (كوستي، ريك) فقد تم اختبار عينة عشوائية ميسرة بحجم (60) مفردة بالصورة التي تجعلها عينة ممثلة لمجتمع البحث تمثيلاً عادلاً. تم اختبار الأسئلة على بعض الزملاء بالمجمع.

أسباب اختيار موضوع البحث :

- 1- الاهتمام بتطوير النظام المحاسبي الحكومي يساعد في كفاءة الأداء المالي.
- 2- النظام المحاسبي الحكومي يساهم في عمليات التنبؤ والتخطيط واتخاذ القرار.

الطريقة المستخدمة في تحليل بيانات البحث:

تم تحليل البيانات الإحصائية بواسطة الحاسب الآلي وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences والاختبار المستخدم لاختبار فرضيات البحث هو اختبار (كا²س) Chi- Square Test عند مستوى معنوية (Significant) 5% كما هو متبع في العلوم الاجتماعية. يقوم الاختبار على أساس أنه إذا كانت قيمة كا²س المحسوبة من الاستبيانات عند مستوى معنوية 5% أو درجة ثقة 95% إذا كانت أكثر من قيمتها في جدول توزيع (كا²س) أو (مستوى المعنوية المحسوب من البيانات أقل من 5%) عندئذٍ يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض البحث) صحيحاً، إما إذا كانت قيمة (كا²س) المحسوبة من الاستبيانات عند مستوى معنوية 5% أو درجة ثقة 95% إذا كانت أقل من قيمتها في جدول توزيع (كا²س) أو (مستوى المعنوية المحسوب من البيانات أكثر من 5%) عندئذٍ يقبل فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض البحث) ليس صحيحاً.

تحليل بيانات الشخصية:

يهدف الباحثون من تحليل البيانات الأساسية التمكن من معرفة مدى تمثيلهم لمجتمع الدراسة ومن ثم يقدم الباحثون إحصائياً "وصفياً" للبيانات الأساسية لأفراد عينة الدراسة. وقد قام الباحثون بتلخيص البيانات في جداول والتي توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة وقد استخدم التوزيع التكراري لتوضيح عدد المشاهدين للقيمة الواحدة داخل المتغير في شكل أرقام ونسب مئوية. وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة لجميع محاور الإستبانة:

الجزء الأول: الوصف الإحصائي للبيانات الشخصية.

الجزء الثاني: حساب التكرارات والتكرارات النسبية للفروض الفرعية التي تشملها فروض البحث الرئيسية.

الجزء الثالث: اختبارات الفروض الرئيسية للبحث.

ثانياً: الوصف الإحصائي للبيانات الشخصية:

يتناول البحث في هذه الجزء من التحليل تحليل البيانات الشخصية وذلك لقياس درجة التجانس والتباين لعينة البحث وذلك لضمان تمثيلها للمجتمع، وكذلك يهدف لمعرفة الترابط بين البيانات الشخصية المتمثلة في (النوع، العمر، الحالة الاجتماعية، التخصص، المؤهل العلمي، الخبرة).

الجدول (1/2)

يوضح مجتمع البحث وعينته.

النسبة	عينة البحث	مجتمع البحث	البيان
30%	60	180	العدد

المصدر: إعداد الباحثون، من واقع نتائج الاستبيان، 2022م

عدد العاملين بوزارة المالية ووزارة الانتاج والموارد الاقتصادية ومحلية كوستي وقسم الإيرادات وبعض الوزارات (كوستي- ريك) 60موظف منهم موظفين يعملون محاسبين ومنهم من يعمل بالخرينة ورؤساء أقسام ومراجعين للحسابات ومنهم من يعمل بأقسام الاستثمار بهذه الوحدات الحكومية. الاستبيانات الموزعة والمستلمة لمجتمع البحث: توزيع الأداة المستخدمة لجمع البيانات في هذا البحث هي الاستبيان، فقد تم التوزيع على مجتمع البحث من موظفي بوزارة المالية ووزارة الانتاج والموارد الاقتصادية ومحلية كوستي وقسم الإيرادات وبعض الوزارات (كوستي- ريك)، الجدول (2/2/4) يبين عدد الاستبيانات الموزعة والمستلمة للمجتمع.

الجدول (2/2)

الاستبيانات المستلمة

النسبة المئوية	الاستبيان غير المستلم	الاستبيان المستلم	الاستبيان الموزع	البيان
100%	0	60	60	عينة البحث المختارة
100%	0	60	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون، من واقع نتائج الاستبيان، 2022م

يوضح الجدول (2/2) عدد الاستبيانات الموزعة والمستلمة التي أجري عليها التحليل وبلغت نسبة الاستجابة 100% وهذا يدل على أن الاستبيانات التي وزعت تم استلامها بنسبة 100%، هذه النسبة كافية لإجراء الاختبارات الإحصائية والحصول على نتائج لمجتمع البحث المعني. ثانياً: الوصف الإحصائي للبيانات الشخصية: يتناول البحث في هذه الجزء من التحليل تحليل البيانات الشخصية وذلك لقياس درجة التجانس والتباين لعينة البحث وذلك لضمان تمثيلها للمجتمع، وكذلك يهدف لمعرفة الترابط بين البيانات الشخصية المتمثلة في (النوع، العمر، الحالة الاجتماعية، التخصص، المؤهل العلمي، الخبرة).

1. توزيع المبحوثين حسب النوع:

سئل المستقصى منهم عن النوع، وقد حددت لهم (2) خيارين. الجدول (3/2) يوضح إجابات المستقصى منهم علي حسب النوع.

الجدول (3/2) التوزيع التكراري حسب النوع

التكرار	العمر
40	ذكر
20	أنثي
60	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون، من واقع نتائج الاستبيان، 2022م

يتضح من الجدول (3/2) إن نسبة الذكور من المستقصى منهم أن العينة (66.7) الذكور ونسبة (33.3) من الإناث.

2. توزيع المبحوثين حسب العمر:

سئل المستقصى منهم عن العمر، وقد حددت لهم (2) خيارين. الجدول (4/2) يوضح إجابات المستقصى منهم علي حسب العمر.

الجدول (4/2) التوزيع التكراري حسب العمر

النسبة المئوية	التكرار	العمر
8.94	5	20 و أقل من 30 سنة
48.21	30	30 سنة و أقل من 40 سنة
32.14	18	40 سنة و أقل من 50 سنة
10.71	7	50 سنة فأكثر
100.0	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون، من واقع نتائج الاستبيان، 2022م

يتضح من الجدول (4/2) إن نسبة 8.94% من المستقصى منهم تتراوح أعمارهم بين (أقل من 30 سنة) ونسبة 48.21 % من المستقصى منهم تتراوح أعمارهم بين (30 سنة و أقل من 40 سنة) ونسبة 32.14% من المستقصى منهم تتراوح أعمارهم بين (40 سنة و أقل من 50 سنة)، ونسبة 10.71% من المستقصى منهم تتراوح أعمارهم بين (50 سنة فأكثر)، يلاحظ أن أغلب المستقصى منهم أعمارهم بين (30 سنة فأكثر) ربما يرجع ذلك لوجود فرص كبيرة في تعيين الشباب.

3. توزيع الباحثين حسب المؤهل الأكاديمي:

سئل المستقصى منهم عن المستوى التعليمي، وقد حددت لهم (3) خيارات. الجدول (5/2) يوضح إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير

الجدول (5/2) التوزيع التكراري حسب المؤهل الأكاديمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
31.6	19	بكالوريوس
25	15	دبلوم وسيط
3.4	2	ثانوي
40	24	دراسات عليا
100	60	المجموع

المصدر: إعداده الباحثون، من واقع نتائج الاستبيان، 2022م

يتضح من الجدول (5/2) أن نسبة 31.6% من المستقصى منهم مستواهم التعليمي بكالوريوس، ونسبة 25% من المستقصى منهم مستواهم التعليمي دبلوم وسيط وهذه دلالة علي أن الباحثين يتمتعون بمستوي وسيط من التعليم مما ينعكس إيجابا علي أدائهم، ونسبة 3.4% من المستقصى منهم مستواهم التعليمي ثانوي 40% مستواهم التعليمي دراسات عليا وهم الأكثر فاعلية في عملية تطبيق إدارة الموارد المالية والبشرية والعمل علي زيادة الإنتاجية .

4. توزيع الباحثين حسب سنوات الخبرة:

سئل المستقصى منهم عن التخصص، وقد حددت لهم (5) خيارات. الجدول (6/2) يوضح إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

الجدول (6/2) التوزيع التكراري حسب الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	الخبرة
14.28	8	أقل من 5 سنوات
21.42	12	6 سنوات وأقل من 10 سنة
50	30	11 سنوات وأقل من 15 سنة
14.28	10	15 فأكثر
100.0	60	المجموع

المصدر: إعداده الباحثون، من واقع نتائج الاستبيان، 2022م

يتضح من الجدول (6/2) أن نسبة 14.28% من المستقضي منهم خبرتهم أقل من (5) سنوات، ونسبة 21.42% من المستقضي منهم خبرتهم (6-10 سنوات)، ونسبة 50% من المستقضي منهم خبرتهم (11-15 سنوات) ونسبة 14.28% من المستقضي منهم خبرتهم (15 فأكثر).

5. توزيع المبحوثين حسب الوصف الوظيفي:

سئل المستقضي منهم عن التخصصات، وقد حددت لهم (5) خيارات. الجدول (7/2) يوضح إجابات المستقضي منهم عن هذا المتغير.

الجدول (7/2) التوزيع التكراري حسب الوصف الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص
64.28	36	رئيس حسابات
10.71	6	مراجع داخلي
20	12	مفتش مراجعة
10	6	مراقب مالي
100.0	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون، من واقع نتائج الاستبيان، 2022م

يتضح من الجدول (7/2) أن نسبة 10% من المستقضي منهم مراقب مالي، ونسبة 20% من المستقضي منهم مفتش مراجعة، ونسبة 10.71% من المستقضي منهم مراجع داخلي، ونسبة 64.29% من المستقضي منهم درجة رئيس حسابات.

6. توزيع المبحوثين حسب التخصص:

سئل المستقضي منهم عن التخصصات، وقد حددت لهم (5) خيارات. الجدول (8/2) يوضح إجابات المستقضي منهم عن هذا المتغير.

الجدول (8/2) التوزيع التكراري حسب التدريب

النسبة المئوية	التكرار	التخصص
30	18	غير متدرب
20	12	دورة تدريبية
33.33	20	دورتان تدريبيتان
16.66	10	ثلاث دورات تدريبية
100.0	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون، من واقع نتائج الاستبيان، 2022م

يتضح من الجدول (8/2) أن نسبة 30% من المستقصي منهم غير متدربين، ونسبة 20% من المستقصي منهم تدريبهم دورة واحدة، ونسبة 33.33% من المستقصي منهم دورتان تدريبتان، ونسبة 16.66% من المستقصي منهم ثلاث دورات تدريبية.

تقييم أدوات القياس :

اختبارات صدق محتوى القياس: تم إجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم وصلاحية أسئلته من حيث الصياغة والوضوح والتي ترجع إما إلي اختلاف المعاني وفقاً لثقافة المجتمع أو نسبة لترجمة المقاييس من لغة إلي أخرى حيث قامت الدراسة لعرض الإستبانة على عدد من المحكمين (5) الأكاديميين المتخصصين في مجال البحث لتحليل مفاهيم عبارات المقاييس ولتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس ثم قبول وتعديل لبعض العبارات وأكد المحكمين استيفاء الإستبانة للشروط البحثية.

اختبار فروض الدراسة:

يتناول الباحثون في هذا المبحث مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية وكذلك نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية. وسيقوم الباحثون بمناقشة وتفسير نتيجة هذه الفرضية بهدف الحكم على صحتها أوعدمه استناداً إلى التحليل الإحصائي العام.

والفرض بشكل عام عبارة عن تخمين زكى وتفسير محتمل يتم بواسطته ربط الأسباب بالمسببات كتفسير مؤقت للمشكلة أو الظاهرة المدروسة وبالتالي فان الفرضية عبارة عن حدث أو تكهن يضعه الباحثون كحل ممكن ومحتمل لحل مشكلة الدراسة. وقد اتبع الباحثون الخطوات التالية في اختبار فرضيات الدراسة.

الفرضية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي الحكومي و الأداء المالي بالوحدات الحكومية.

الجدول (9/2) التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول عبارات الفرضية الأولى

المجموع	المقياس					مقاييس التكرارات	العبرة
	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق بشدة	أوافق		
60	0	2	5	38	15	التكرار	يوفر النظام المحاسبي الحكومي أساساً منهجي سليم لتقييم استخدام الأموال بفعالية وبأعلى كفاءة ممكنة في المؤسسة
100	0	3.3	8.3	63.4	25	النسبة %	
60	0	8	6	15	31	التكرار	يساهم النظام المحاسبي الحكومي في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة الحكومية
100	0	13.4	10	25	51.6	النسبة %	
60	0	2	5	11	42	التكرار	يوفر النظام المحاسبي الحكومي معلومات مالية دقيقة ضمن تقارير وقوائم مالية
100	0	3.3	8.3	18.4	70	النسبة %	
60	0	4	7	16	33	التكرار	يعمل النظام المحاسبي الحكومي علي قياس وتقييم النتائج والوسائل التي استخدمت لتحقيق النتائج
100	0	6.6	11.7	26.7	55	النسبة %	
60	3	3	3	37	14	التكرار	يوفر النظام المحاسبي الحكومي مرونة ودقة في إستخراج التقارير والقوائم المالية
100	5	5	5	61.6	23.4	النسبة %	
60	2	4	1	39	14	التكرار	يمثل النظام المحاسبي الحكومي مقياس لمدى نجاح المؤسسة في خططها وقراراتها
100	3.3	6.6	1.7	65	23.4	النسبة %	
60	2	3	2	39	14	التكرار	يساعد النظام المحاسبي الحكومي في تقييم أداء المؤسسة من خلال تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف
100	3.3	5	3.3	65	23.4	النسبة %	
60	3	3	1	40	13	التكرار	يساهم النظام المحاسبي الحكومي في مراقبة السيولة وكيفية تحسين إدارتها
100	5	5	1.7	66.6	21.7	النسبة %	

المصدر: إعداد الباحثون، من واقع نتائج الاستبيان، 2022م

يتضح من الجدول (9/2) ما يلي :

أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون علي أن : يوفر النظام المحاسبي أساس منهجي سليم لتقييم استخدام الأموال بفعالية وبأعلى كفاءة ممكنة في المؤسسة بلغت 78.3 % بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك 3.3%، اما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 8.3%.

أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون علي أن : يساهم النظام المحاسبي في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة الحكومية بلغت 66.6 % بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك 14.4%، اما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 10%.

أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون علي أن يوفر النظام المحاسبي معلومات مالية دقيقة ضمن تقارير وقوائم مالية بلغت 88.3 % بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك 3.3%، اما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 8.3%.

أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون علي أن : يعمل النظام المحاسبي علي قياس وتقييم النتائج والوسائل التي استخدمت لتحقيق النتائج بلغت 81.6 % بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك 6.6%، اما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 11.7%.

أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون علي أن : يوفر النظام المحاسبي مرونة ودقة في إستخراج التقارير والقوائم المالية بلغت 85 % بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك 10%، اما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 5%.

أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون علي أن : يمثل النظام المحاسبي مقياس لمدى نجاح المؤسسة في خططها وقراراتها بلغت 88.3 % بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك 10%، اما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 1.7%.

أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون علي أن : تقييم أداء المؤسسة من خلال تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف بلغت 88.3 % بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك 8.3%، اما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 3.3%.

أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون علي أن : يوفر النظام المحاسبي الحكومي أساس منهجي سليم لتقييم استخدام الأموال بفعالية وبأعلى كفاءة ممكنة في المؤسسة بلغت 88.3 % بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك 10%، اما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (1.7%).

الجدول (10/2) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات الفرضية الأولى القائلة (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي الحكومي والأداء المالي بالوحدات الحكومية)

مستوى المعنوية	درجات الحرية	كاي تربيع المحسوبة	العبارات
.000	3	113.967	يوفر النظام المحاسبي الحكومي أساس منهجي سليم لتقييم استخدام الأموال بفعالية وبأعلى كفاءة ممكنة في المؤسسة
.000	2	94.225	يساهم النظام المحاسبي الحكومي في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة الحكومية
.000	3	206.633	يوفر النظام المحاسبي الحكومي معلومات مالية دقيقة ضمن تقارير وقوائم مالية
.000	3	259.800	يعمل النظام المحاسبي الحكومي علي قياس وتقييم النتائج والوسائل التي استخدمت لتحقيق النتائج
.000	3	206.633	يوفر النظام المحاسبي الحكومي مرونة ودقة في إستخراج التقارير والقوائم المالية
.000	3	113.967	يمثل النظام المحاسبي الحكومي مقياس لمدى نجاح المؤسسة في خططها وقراراتها
.000	3	259.800	يساعد النظام المحاسبي الحكومي في تقييم أداء المؤسسة من خلال تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف
.000	2	94.225	يساهم النظام المحاسبي الحكومي في مراقبة السيولة وكيفية تحسين إدارتها

المصدر: إعداد الباحث، من واقع نتائج الاستبيان، 2022م

من الجدول (10/2) نلاحظ أن: مستوي المعنوية المحسوب صفر و أقل من 00.50 والذي يمثل نسبة الخطأ المقبول المفترض عند بداية الدراسة للحصول على درجة ثقة بالإجابات لا تقل عن 95 % لكافة العبارات مما يدل على عدم وجود معنوية مؤثرة في الإجابات والنتائج الواردة بالتحليل كما يعني أن قيمة كاي تربيع المحسوبة أقل 0.050 وهذا دليل يرجح قبول الفرضية التي القائلة أن (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي الحكومي وكفاءة والأداء المالي بالوحدات الحكومية).

نتائج الفرضية الأولى :

1. النظام المحاسبي الحكومي يوفر أساس منهجي سليم لتقييم استخدام الأموال.
 2. النظام المحاسبي الحكومي يساهم في تحقيق الأهداف المالية.
 3. النظام المحاسبي الحكومي يوفر معلومات مالية دقيقة.
 4. النظام المحاسبي الحكومي يساعد في عملية قياس وتقييم النتائج والوسائل التي استخدمت لتحقيق تلك النتائج.
 5. النظام المحاسبي الحكومي يوفر مرونة ودقة في استخراج التقارير والقوائم المالية.
 6. النظام المحاسبي الحكومي مقياس لمدي نجاح المؤسسة في خططها وقراراتها.
 7. النظام المحاسبي الحكومي يساعد في تقييم أداء المؤسسة من خلال تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف.
 8. النظام المحاسبي الحكومي في مراقبة السبولة وكيفية تحسين إدارتها.
- ومما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على انه (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي الحكومي وكفاءة والأداء المالي بالوحدات الحكومية.) قد تحققت.

الجدول (11/2) التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول عبارات الفرضية الثانية

المجموع	المقياس					مقاييس التكرارات	العبرة
	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق بشدة	أوافق		
60	0	6	3	23	28	التكرار	يعمل النظام المحاسبي الحكومي باستمرار علي تحسين الشفافية المالية
100	0	10	5	38.3	46.7	النسبة %	
60	0	1	2	30	27	التكرار	يميز النظام المحاسبي الحكومي بين الخصائص الاقتصادية للمعاملات
100	0	1.7	3.3	50	45	النسبة %	
60	0	4	2	39	15	التكرار	يعكس النظام المحاسبي الحكومي حسابات الاصول والخصوم بكل دقة
100	0	6.7	3.3	65	25	النسبة %	
60	0	2	3	12	43	التكرار	يحترم النظام المحاسبي الحكومي مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية
100	0	3.3	5	20	71.7	النسبة %	

60	0	2	3	10	45	التكرار	يقيس النظام المحاسبي الحكومي التكلفة الحقيقية للخدمات العمومية المقدمة
100	0	3.3	5	16.7	75	النسبة %	
60	0	2	1	15	42	التكرار	يؤدي النظام المحاسبي الحكومي إلي تحقيق متطلبات الشفافية المالية
100	0	3.3	1.7	25	70	النسبة %	
60	0	2	3	10	45	التكرار	يعكس النظام المحاسبي الحكومي الصورة الحقيقية والعدالة للمركز المالي
100	0	3.3	5	16.7	75	النسبة %	
60		2	1	14	43	التكرار	يمكن النظام المحاسبي الحكومي من تطبيق قاعدة موحدة للمقارنة السليمة بين الإيرادات والمصروفات لكل سنة مالية
100	0	3.3	1.7	23.3	71.7	النسبة %	

المصدر: إعداد الباحثون، من واقع نتائج الاستبيان، 2022م

يتضح من الجدول (11/2) مايلي :

أعلي نسبة من أفراد العينة يوافقون علي أن : يعمل النظام المحاسبي الحكومي باستمرار علي تحسين الشفافية المالية بلغت 66.3 % بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك 10%، اما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 5%.

أعلي نسبة من أفراد العينة يوافقون علي أن : يميز النظام المحاسبي الحكومي بين الخصائص الاقتصادية للمعاملات بلغت 95% بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك 1.7%، اما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 3.3%.

أعلي نسبة من أفراد العينة يوافقون علي أن يعكس النظام المحاسبي الحكومي حسابات الاصول والخصوم بكل دقة بلغت 90 % بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك 6.7%، اما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 3.3%.

أعلي نسبة من أفراد العينة يوافقون علي أن : يحترم النظام المحاسبي الحكومي مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية بلغت 91.6 % بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك 3.3%، اما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 5%.

أعلي نسبة من أفراد العينة يوافقون علي أن : يقيس النظام المحاسبي الحكومي التكلفة الحقيقية للخدمات العمومية المقدمة بلغت 91.6 % بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك 3.3%، اما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 5%.

أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون علي أن : يؤدي النظام المحاسبي الحكومي إلي تحقيق متطلبات الشفافية المالية بلغت 95 % بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك 3.3%، اما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 1.7%.

أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون علي أن : يعكس النظام المحاسبي الحكومي الصورة الحقيقية والعدالة للمركز المالي بلغت 91.6 % بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك 3.3%، اما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 5%.

أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون علي أن : يمكن النظام المحاسبي الحكومي من تطبيق قاعدة موحدة للمقارنة السليمة بين الإيرادات والمصروفات لكل سنة مالية بلغت 95% بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك 3.3%، اما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (1.7%).

الجدول رقم (12/2)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات الفرضية الثانية القائلة (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي الحكومي وتحسين الشفافية)

مستوى المعنوية	درجات الحرية	كاي تربيع المحسوبة	العبارات
.000	3	113.967	يعمل النظام المحاسبي الحكومي باستمرار علي تحسين الشفافية المالية
.000	2	94.225	يميز النظام المحاسبي الحكومي بين الخصائص الاقتصادية للمعاملات
.000	3	206.633	يعكس النظام المحاسبي الحكومي حسابات الاصول والخصوم بكل دقة
.000	2	94.225	يحترم النظام المحاسبي الحكومي مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية
.000	3	113.967	يقيس النظام المحاسبي الحكومي التكلفة الحقيقية للخدمات العمومية المقدمة
.000	3	113.967	يؤدي النظام المحاسبي الحكومي إلي تحقيق متطلبات الشفافية المالية
.000	3	206.633	يعكس النظام المحاسبي الحكومي الصورة الحقيقية والعدالة للمركز المالي
.000	2	94.225	يمكن النظام المحاسبي الحكومي من تطبيق قاعدة موحدة للمقارنة السليمة بين الإيرادات والمصروفات لكل سنة مالية

المصدر: إعداد الباحثون، من واقع نتائج الاستبيان، 2022م

الجدول (12/2) يلاحظ أن: مستوى المعنوية المحسوب صفر و أقل من 00.50 والذي يمثل نسبة الخطأ المقبول المفترض عند بداية الدراسة للحصول على درجة ثقة بالإجابات لا تقل عن 95

%لكافة العبارات مما يدل على عدم وجود معنوية مؤثرة في الإجابات والنتائج الواردة بالتحليل كما يعني أن قيمة كاي تربيع المحسوبة أقل 0.050 وهذا دليل يرحح قبول الفرضية التي القائلة إن(هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي الحكومي وتحسين الشفافية المالية).

نتائج الفرضية الثانية :

1. النظام المحاسبي الحكومي يعمل علي تحسين الشفافية المالية.
 2. النظام المحاسبي الحكومي يميز بين الخصائص الاقتصادية للمعاملات.
 3. النظام المحاسبي الحكومي يعكس حسابات الاصول والخصوم بكل دقة.
 4. النظام المحاسبي الحكومي يحترم مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية.
 5. النظام المحاسبي الحكومي يؤدي الي تحقيق متطلبات الشفافية المالية.
 6. النظام المحاسبي الحكومي يعكس الصورة الحقيقية والعادلة للمركز المالي.
 7. النظام الحاسبي الحكومي يمكن من تطبيق قاعدة موحدة للمقارنة السليمة بين الايرادات والمصروفات لكل سنة مالية.
 8. النظام المحاسبي الحكومي يقيس التكلفة الحقيقية للخدمات العمومية المقدمة.
- ومما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على انه (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي الحكومي تحسين الشفافية) قد تحققت.

الخاتمة : وتشتمل علي النتائج والتوصيات :

النتائج :

- من خلال الدراسة الميدانية توصل البحث إلي النتائج التالية :
- 1- النظام المحاسبي الحكومي يوفر أساس منهجي سليم لتقييم استخدام الأموال بكفاءة وفعالية بالوحدة الحكومية.
 - 2- النظام المحاسبي الحكومي يساهم في تحقيق الأهداف المالية.
 - 3- النظام المحاسبي الحكومي يوفر معلومات مالية دقيقة.
 - 4- النظام المحاسبي الحكومي يساعد في عملية قياس وتقييم النتائج والوسائل التي استخدمت لتحقيق تلك النتائج.
 - 5- النظام المحاسبي الحكومي يوفر مرونة ودقة في استخراج التقارير والقوائم المالية.
 - 6- النظام المحاسبي الحكومي مقياس لمدي نجاح المؤسسة في خططها وقراراتها.
 - 7- النظام المحاسبي الحكومي يعمل علي تحسين الشفافية المالية.

- 8- النظام المحاسبي الحكومي يميز بين الخصائص الاقتصادية للمعاملات.
- 9- النظام المحاسبي الحكومي يعكس حسابات الأصول والخصوم بكل دقة.
- 10- النظام المحاسبي الحكومي يعكس الصورة الحقيقية والعادلة للمركز المالي.

التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة نقترح ما يلي :

- 1 / ضرورة إجراء دراسات أخرى حول نفس الموضوع وباستخدام متغيرات أخرى لأثر النظام المحاسبي الحكومي علي كفاءة وفعالية الأداء بالوحدات الحكومية.
- 2 / ضرورة استثمار جزء من إيرادات الوحدات الحكومية لتطوير وتحديث النظام المحاسبي الحكومي.
- 3 / ضرورة تحسين الأداء المالي الذي يساعد في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- 4 / ضرورة استخدام نظام رقابة داخلية فعال يقاس بمدى قدرته علي إتباع نظام محاسبي حكومي سليم يترجم من خلال طريقة تحضير وتقييم العمليات المحاسبية ومدى الالتزام بالقواعد المحاسبية.
- 5 / ضرورة استخدام التقارير الدورية كأداة للرقابة لنشاط كل قسم داخل الوحدة الحكومية.
- 6 / ضرورة تحديد أهداف النظام المحاسبي الحكومي وأهميته والتعرف علي معايير جودة المعلومات المحاسبية.
- 7 / ضرورة الحرص علي توفر الشفافية في القوائم المالية لإعطاء صورة صادقة لمستخدميها.
- 8 / ضرورة تطبيق محاسبة الأصول الثابتة في الوحدات الحكومية حتى يوجد رصيد يمثل هذه الأصول في الدفاتر المحاسبية، وإعطاء صورة واضحة عنها خلال مرحلة اقتنائها ومرحلة امتلاكها ومرحلة استخدامها ومرحلة الاستغناء عنها التي مازالت تتم بقرار إداري، حيث توفر محاسبة الأصول الثابتة معلومات مالية تساعد في عمليتي الإحلال والإبدال لهذه الأصول.

قائمة المصادر والمراجع

- 1- اسعد محمد علي وهاب العواد، أساسيات المحاسبة الحكومية، العراق، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، دار مكتبة النضار للطباعة والنشر، 2012م .
- 2- - شلال زهير، أفق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية، الجزائر، بومرداس، جامعة محمد بوقرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، دكتوراه، منشورة، 2014م .
- 3- مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، لسنة 2014م.
- 4- اسعد صلاح الدين عبد المنعم مبارك، المحاسبة الحكومية مدخل معاصر، مصر، الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2008م.
- 5- - اكرم إبراهيم حماد، تطوير النظام المحاسبي الحكومي في فلسطين، مقدم إلي مؤتمر تطوير قطاع غزة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية ، دكتوراة الفلسفة في المحاسبة، فبراير 2006م.
- 6- احمد مجذوب ، إدارة قسم الموارد المالية بين مسؤولية الحكم الاتحادي، (الخرطوم:شركة مطابع العملة، 2000م).
- 7- - عبد الله عبد السلام، امال محمد إبراهيم، أساسيات المحاسبة الحكومية والمحليات، السودان، الخرطوم، مركز الدراسات المالية والمحاسبية، 2006م.
- 8- - نجلاء نوبلي، إستخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، الجزائر، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، دكتوراة المحاسبة، 2015م.
- 9- نور الدين بن عمارة ، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،الجزائر جامعة قاصدي ورقلة كلية علوم التسيير، ماجستير، 2010م.
- 10- - طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجزائر، جامعة الوادي، ماجستير، (2010م).
- 11- جابى أمينة هناء، اثر تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، الجزائر، سطيف،جامعه فرحات عباس، كلية العلوم التجارية، محاسبة وتدقيق، دكتوراه المحاسبة، 2019م.

References

- 1- Asaad Mohamed Ali , Fundamentals of Governmental Accounting ,Irag,University of Karbala,Colege of Administration and Economics and AlnadarLibrary for Printing Publisging 2012.
- 2-Chellal Zouhair ,Prospects for Reforming the Algerian Public Accounting Sestemfor the Execution of Financial, Algeria,Boumerdes, University of Mohamed Bougherra, Faculty of Economics and Management Sciences,PhD ,published 2014.
- 3-Alqadisiyah Journal forAdministrative and Economic Sciences,Issue3,for the year2014.
- 4- Asaad Salah Eldin Abdelmoneim Mubarak, Governmental Accounting,ContemporaryEntrance,Egypt,Alexandria,Publications House University,2008
- 5-Akram Ibrahim Hammad,Development of the Governmental Accounting System in Palestine,presented to the Conference on the Development of the Gaza Strip,Islamic University,Doctor of Philosophy in Accounting 2006.
- 6-Ahmmed Majzoub,Department of Financial Resources between the Responsibility of Federal Governance,(Khartoum , Alomlah Printing Company,2000).
- 7-Abdulah Abdlsalam,Amal Mohamed Ibrahim,Fundamentals of Governmental and Local Accounting,Sudan, Khartoum,center Financial and Accounting ,studies , Published2006.
- 8-Naglaa Nobley,Using Management Accounting tools to improve the Financia performance of the Economic institution,Algeria,Biskra, University of Mohamed Khider,College of Economic and Coercial Sciences, PhD in Accounting,2015.
- 9-Noureddine Ben Amara ,evaluation of the Financial performance of the Economic institution , Algeria , University of kasdi Ouargla ,Faculty of Management Sciences ,Unpublished ,Masters 2010.
- 10-Tarig Kaddouri , The Role of the Financial Accounting System in Assessing the Financial performance of Small and Medium Enterprises , Algeria , Elwadi University MA ,Published 2010.
- 11-Poster.Theodore (2005).Elements of Strategic Plnning and Management in Muniripl Government.Public Administration Renew Vol.65 N1,p 46